بانها للاختصاص مع كون زيد قابلا للملك ايضا
يلزم استعمال المشترك في معنييه وهو
اكثرهم يمنعه قوله الرابع التعدية اي وهي
فلا يجامع انها مفيدة للتعدية بقيته هو
الجامع لكنها لم تتحقق لها ولذكر فعل نسما
على حدة قوله تشبه لام التمليك قد يقال
سيأتي انه جعل اللام في مثل ذكر للتمليك
لا لشبهه نحو وهبت لزيد دينارا يجاب بان
المعمول فيما يأتي قابل للتملك وكونه مما يملك
بخلافه هنا قوله بما هو نحو زيد العود الخ
اي لان منوب وجب متعد بان في الاصل وبينا
بهما للتعجب نقلا الى فعل بضم العين فصارا
قامر بتم بعد يا بهمزة اليزيد وبالام
الى عمرو وبكو هذا رأي البصريين اذ هب
الكوفيون الى ان الفعل باق على تعديته وانه
لم ينقل فليست اللام للتعدية وانما هو
معاونة للعامل لضعفه باستعماله في التعجب
وسيأتي في افعل التعجب ما هذه اللام للتبيين
قوله الزايدة كان الاولى الزيادة لان المراد
السادس منها لمعاني فلا يحصل التطابق بين
المبتدا والخبر الا بالتغيير بالزيادة قوله

اما المجرد

اما المجرد والتوكيد وهي المعترضة بين فعل
ومفعوله وبين المتضايفين نحو يا لزيد
قوله واما التقوية عامل الى وهي الزيدة مع
المفعول به والمتراد مع غيره من العوامل و لا
مع عامل يتعدى الى اثنين لعدم السماع
وقول بعضهم لانها ان زيدت فيهما لزم
تعدية الفعل بحرف واحد الى شيئين وان زيدت
في احدهما فقط لزم الترجيح بلا مرجح غير
ظاهر لما علمت من انها زايدة لا للتعدية
تدبر قوله التاسع النسب الخ قد يقال القيد
للنسب مجموع الكلام لا اللام ومثل ذلك يقال
في التمليك وشبه التمليك قد يقال لا توقف
فهم ما ذكر من التركيب عليها نسب لها
وهذا ظاهر في النسب وشبه التمليك واما
في مثال التمليك فلا يظهر لان الفعل فيه
يتعدى بنفسه فلا توقف تدبر قوله القسم
والتعجب معا لا امتناقاة بين ما هنا وما قالوه
في باب التعجب من ان المعتبر للتعجب الصيغة
بتمامها لان النسبة هنا مجاز من نسبة ما
للكل للجزء بتنزيل الطلب للنسبة واللام حينئذ
مكسورة على اصلها لانها لا تفتح الا مع الضمير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)